10- سوق العمل في عصر الانفتاح العالمي (العولمة)

Globalization and its Impact Labor

- واحد من أهم خصائص الانفتاح العالمي الجديد هو انفتاح أسواق رأس المال والتجارة الخارجية وتأثيرهما المتوقع على الأسعار والأجور والعمالة الإنتاجية وبالتالي سوق العمل.

- ما هو تأثير هذا الانفتاح على سوق العمل العربي؟ ربما الإجابة على هذا السؤال تتطلب دراسة مستفيضة ليس لدينا الوقت لها ولكن لا ضير من مناقشة الموضوع.

- يبدو أن هناك دلائل أولية واضحة بأن الأجور للعمالة الماهرة (عمالة في قطاع البنوك، الخدمات المالية، . .الخ) قد ارتفعت كثيرا قياسا بأجور العمالة غير الماهرة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بين الولايات المتحدة/ المكسيك/ كندا (NAFA) وبين دول أوربا مؤخرا، (Feenstra, 2007).

- هنا أيضا دلائل على زيادة العمالة الماهرة بالنسبة للعمالة غير الماهرة وكأن الطلب عليها قد ارتفع كثيرا خلال فترات الانفتاح العالمي.

- واحدة من مشاكل هذا الانفتاح العالمي الأخير هو ما يسمى (Outsourcing) أو الاستعانة بعمالة أجنبية أو خارجية لأداء العمل إن كان انتاجيا، خدميا في الخارج . .الخ.

- هل يمكن للعمالة العربية أن تستفيد من هذا الانفتاح العالمي؟ هل ممكن لشركات غربية أن تبعث بإنتاجها وخدماتها إلينا؟ (Off shoring؟)

- إن الشركة الأجنبية الخارجية تسعى إلى تخفيض كلفة الإنتاج لكي تعظم أرباحها . . ليس هناك هدف آخر فإذا ما أبرمت دولة أجنبية مع دولة عربية اتفاقية تبادل تجاري وتضمنت إما تخفيض التعريفة الجمركية، أو تحسن في البنية التحتية للدول العربية. . الخ مما أدى إلى خفض الكلفة هنا قياسا بالكلفة في الدول الأجنبية، فإن ذلك يشجع رب العمل الأجنبي على استخدام العمالة هنا لذلك الغرض.

- يبدو من البيانات المتوفرة في الولايات المتحدة بأن أغلب أجزاء العمل أو مهام العمل (Tasks) التي ترسل إلى الخارج هي أعمال تتطلب القليل من المهارة بينما تبقى مهام العمل المهمة والتي تحتاج إلى مهارة عالية في الولايات المتحدة. لهذا السبب فإن أجور العمالة غير الماهرة في الدول العربية قد تزداد بزيادة هذا الطلب.

- ربما المسألة أعقد من ذلك. ربما تعتمد على ما يعتقده رب العمل الأجنبي بخصوص نوعية ومهارة العمالة العربية. وربما يقوم رب العمل الأجنبي بإرسال مهام إلى الدول العربية تتطلب مهارة عالية إذا ما توفرت عمالة ماهرة هنا بأجور أقل من تلك الأجور السائدة في الغرب، في هذه الحالة سنرى ازدياد في الطلب وارتفاع العمالة والأجور.

- في النتيجة سيكون الطلب على العمالة الماهرة أعلى في البلد المرسل لمهام الإنتاج والبلد المستلم له. لا يمكن معرفة ما يجري بدون بيانات عن الأجور في الدول العربية مصنفة حسب المؤهلات وحسب نوعية الوظائف والأعمال.

- عدا زيادة الطلب هناك احتمال دخول طرق عمل جديدة وتقنية متطورة من خلال هذه الشركات الأجنبية إلى الدول العربية. والأثر واضح، حيث أن النظرية الاقتصادية تتوقع أن زيادة التقنية تؤثر إيجابيا على الأجور.

- هناك معلومات وبيانات عن المكسيك. المكسيك هو بلد نامي مجاور لبلد متقدم (الولايات المتحدة). وقد وقع البلدين اتفاق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يقضي بفتح الاتجار الخارجي بينهما على مصراعيه. ويلاحظ إن كفاءة إنتاجية العمل ومعها معدل الأجر الحقيقي قد ازدادت بشكل كبير منذ عام 1997 في قطاع الصناعة وخصوصا في القطاع الصناعي الذي يقع في المناطق المتاخمة للولايات المتحدة.

- ليس معدل الأجور الحقيقية الوحيد الذي ارتفع وإنما معه الدخل بالإضافة إلى الفوائد والمزايا التي يتمتع بها العامل المكسيكي. أما تجربة كندا فهي مختلفة قليلا حيث أغلقت أغلب الشركات الكندية غير الكفؤة إنتاجية أبوابها لعدم قدتها على التنافس بدون دعم حكومي وبذلك انخفضت العمالة.

هجرة العمالة وعلاقتها بالانفتاح الاقتصادي

- الهجرة تؤثر على الأجور والعمالة لأنها تؤثر على عرض العمل.
- من شأن الدول العربية التي تستضيف عمالة أجنبية غير ماهرة وأجورها واطئة أن تدرس هذا الموضوع جيدا. هناك دراسات عن دول استضافت عدد كبير من العمالة ولكن الأمر يحتاج إلى توسع تنموي لاستيعاب هذه العمالة كما في دولة الإمارات العربية. فإذا ما تم استيعاب العمالة تكون عملية تغير الأجور طبيعية وحتى دون انخفاضها.

- من الأمور التي واجهتها الولايات المتحدة أن العمالة الوافدة إليها من المكسيك أو دول العالم الأخرى كانت ذات كفاءات ومستويات تعليمية مختلفة، قسم عالي وقسم واطيء، لذلك لم تنخفض الأجور كثيرا .

خلاصة:

- أود أن أذكركم بالأمور المهمة فقط التي تناولناها في هذا البرنامج .
- مهما كانت النظرية الاقتصادية، فإن تحديد العمالة والأجر بالنسبة لرب العمل أو الاقتصاد ككل يتم بقرارات مندمجة غير منفصلة تعتمد على مساواة الإيرادية الحدية (الطلب) والكلف الحدية وهي (العرض) .
- عرض العمل والطلب على العمل قراران متصلان يصعب فصلهما .

- أن سياسة الدول الضريبية أو أي سياسة تؤثر على الأجور ستؤثر على قرار العامل لعرض العمل. وكذلك أن أسعار رأس المال ونسبته في الإنتاج ومعدل الاستهلاك السلعي قياسا بالدخل عوامل مهمة في تمديد العرض.
- أن دخول النساء إلى سوق العمل مسألة جديرة بالبحث.

- إن أهم مشاكل سوق العمل في الدول العربية تتعلق بقوانين الهجرة والعمالة الوافدة والتعليم والتدريب لغرض رفع مستوى المهارات والإنتاجية وانتشار التقنية، والفجوة بين أجور العمال المحلية والوافدة ، والفوارق بين كلف العمل في القطاع الخاص والعام، وعدم مساواة الأجر الحقيقي بالكفاءة الإنتاجية في القطاع العام، وزيادة حجم القطاع العام قياسا بالقطاع الخاص، وسوف نناقش كل ذلك في برنامج السياسات التشغيلية.

- أن موضوع الهجرة والانفتاح التجاري تؤثر على العمالة والأجور بشكل كبير ومهم. وأنها عوامل تؤثر على العرض والطلب بنفس الطريقة التي نحلل بها سوق العمل.
- سوق العمل سيتغير بلا شك بخصوص العولمة وسيزيد من صعوبة السياسات الداخلية.